مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

العدد الواحد والخمسون - مارس 2012

مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية من منظور منظمة اليونسكو

علي العوات
أستاذ علم الاجتماع بجامعة طرابلس (أستاذ شرف)
طرابلس - ليبيا

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية كما تراه منظمة اليونسكو، ولتحقيق هذا الغرض ستحاول هذه الورقة أن تستعرض هذا المفهوم كما يظهر في أعمال ووثائق ومناقشات لجنة العلوم الاجتماعية والإنسانية التابعة للبرنامج الثالث باليونسكو والتي عقدت اجتماعاتها أثناء الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو خلال الفترة من 2011.10.25 - 2011.11.10، والورقة تحاول أن توضح أن مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية كما تراه اليونسكو يختلف عما هو معتاد وسائد في البلاد النامية، فاليونسكو ترى أن العلوم الاجتماعية والإنسانية يجب أن تدرس واقع الإنسان الاجتماعي والثقافي.

ومن ثم على الدول أن ترسم وتصحح السياسات الاجتماعية اللازمة لتطوير واقع الإنسان، خاصة في هذا العصر الذي يواجه فيه الإنسان تحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة وجذرية من شأنها أن تخلق وخلقت فعلاً أمامه تحديات وصعابا مختلفة. واليونسكو ترى في سياق هذا المفهوم مساعدة البلدان الأعضاء في منظومتها الدولية لدراسة واقع الإنسان، ومن ثم تأهيله للتعامل والعيش في هذا العالم سريع التغير والتطور وهذه المساعدة فيما ترى اليونسكو هي إفساح المجال أمام الإنسان بواسطة التربية والتعليم لتعلم مفهوم الحرية وحقوق الإنسان لبناء المجتمع الديمقراطي، وكذلك مساعدة الدول لمواجهة مختلف التحديات الناتجة عن التغيرات العالمية الحالية، واليونسكو يبدو أنها تضع مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية في سياق عالمي أشمل بمعنى أن الإنسان هو في مجتمع وطني، ثم مواطن في العالم بأسره، مما يشكل التزامات وطنية ودولية، على دول العالم أن تتعاون لتحقيقها عمليًا من خلال برامج السياسات الاجتماعية بما فيها برامج التربية والتعليم والثقافة.

ما هي اليونسكو؟

اليونسكو منظمة دولية تعنى بالتعليم والتربية والثقافة والعلوم والاتصال، وهي احدى منظمات الأمم المتحدة الهامة والرئيسة، إلى جانب المنظمات الأممية الأخرى مثل: منظمة الزراعة والأغذية (FAO)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، ومنظمة الطفولة (UNICEF) ومجلس الأمن (SC) وصندوق السكان..

ولقد أنشئت اليونسكو عقب الحرب العالمية الثانية بهدف توظيف ونشر التعليم لتحقيق السلم العالمي، وذلك بعد أن شهد العالم وعاش ويلات وخراب ودمار الحرب العالمية الثانية التي مات في صراعها الملايين من البشر، ودمرت بلدان واقتصاديات ومؤسسات مختلفة في العالم. وبلدان شمال أفريقيا هي إحدى المناطق أو الأقاليم التي تضررت من هذه الحرب، إذ جرت على أراضيها الكثير من المعارك والصراعات الدموية بين قوات الحلفاء والمحور، ولا تزال المقابر والألغام الناتجة عن هذه الحرب موجودة في بلدان شمال أفريقيا وتشكل الكثير من الأضرار للسكان وخاصة الرعاة والفلاحين وأطفال المناطق الصحراوية الواقعة في خطوط القتال في هذه الحرب العالمية. كانت هذه هي الخلفية التاريخية التي أسهمت في إنشاء اليونسكو ودفعت بالساسة والمفكرين وقادة العالم إلى توظيف ونشر التعليم والتربية وإثراء الثقافة لتحقيق السلام والتعارف والحوار بين البشر ورفع مشاعل النور والمعرفة، بدلاً من رفع وتوجيه البنادق والمدافع إلى بعضهم البعض.

وهكذا فالهدف الأساسي لليونسكو هو نشر التعليم وتربية عقول الطلاب والشباب، للتعاون والتفاهم والتعارف وتبادل الثقافات من خلال أو بواسطة أسلوبين الأول دعم دول العالم ماديًا وفنيًا وبشريًا لنشر التعليم، والثاني الإسهام المادي (التمويل) والبشري (الخبراء والخبرات) لتصميم وتنفيذ برامج تربوية وتعليمية في العالم، وخاصة في البلدان النامية التي لاتزال مصادرها المالية وخبراتها ضعيفة فلا تستطيع القيام بمهمة نشر التعليم بشكل كاف وفعال وشامل.

ومن أساليب عمل اليونسكو عقد مؤتمر عام كل سنتين يُعرف بالمؤتمر العام لليونسكو ومنذ إنشاء هذه المنظمة وحتى الآن عقدت اليونسكو 36 دورة لهذا المؤتمر العام، ومن مهام هذا المؤتمر العام مراجعة وتقييم ما أنجزته اليونسكو من أعمال طبقًا لخطة محددة قد تكون طويلة الأمد أو متوسطة الأمد أو قصيرة الأمد، وبناء على ذلك يناقش المؤتمرون ويتفقون على ما يجب عمله في المستقبل وطبقًا لخطة محددة، تترجم في شكل برامج ومشروعات تنفيذية في جميع أنحاء العالم أو في أقاليم محددة من العالم، ويعتبر هذا المؤتمر من أهم الآليات الإدارية والتشريعية والتخطيطية التي تحدد رؤى العالم بأسره نحو قضية التربية والتعليم والثقافة ودورها في مستقبل العالم وتوجهاته التربوية والعلمية والثقافية ودورها في مستقبل العالم وتوجهاته التربوية

والعلمية والثقافية والواقع أن هذه الرؤى والتوجهات تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، ففي العقود الماضية كان يغلب على هذه التوجهات محو الأمية في العالم ونشر التعليم، أما في الوقت الحاضر فالملاحظ أن توجهات اليونسكو أي (العقل العالمي) تتجه إلى تنمية رأس المال العقلي أو الفكري أي تنمية الموارد البشرية وإكسابها المهارات والقدرات العصرية لبناء مجتمع المعرفة وتعزيز البحث العلمي والتخطيط التربوي للربط بين التقدم العلمي والتقني ومناهج التعليم، والمحافظة على التوازن الثقافي بين تقدم التقنية والبعد الثقافي والاجتماعي للإنسان والإنسانية، وكل ذلك يجب أن يتم في حدود خصوصية وظروف كل بلد أو دولة على حده والمحافظة على هويته الحضارية والثقافية.

الدورة السادسة والثلاثون للمؤتمر العام لليونسكو:

عُقدت الدورة (36) للمؤتمر العام لليونسكو في مقرها بباريس في الفترة من 2011.10.25 إلى 2011.11.10، وكان لي شرف عضوية الوفد الليبي في هذه الدورة، وقد كان من بين جدول أعمال هذه الدورة انعقاد خمس لجان رئيسية هي:

لجنة البرنامج الأول الخاص بالتربية والتعليم.

لجنة البرنامج الثاني الخاص بالعلوم الطبيعية.

لجنة البرنامج الثالث الخاص بالعلوم الاجتماعية والإنسانية.

لجنة البرنامج الرابع الخاص بالثقافة.

لجنة البرنامج الخامس الخاص بالاتصال والمعلوماتية.

انعقدت كل هذه اللجان الخاصة بالبرامج الخمسة في الفترة من 2011.10.05 وحتى 2011.11.09، وفيما يلي نظرة شاملة عن لجنة البرنامج الثالث الخاص بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، والتي شاركت فيها شخصيًا بصفتي عضوًا في الوفد الليبي. وتجدر الملاحظة إلى أن لجنة هذا البرنامج الثالث وأعماله ليست منفصلة عن البرامج الأربعة الأخرى بل هي مرتبطة بها وتظهر قراراتها وتوصياتها ضمن القرارات والتوصيات الشاملة التي يصدرها المؤتمر العام في ختام أعماله، ولا يجب أن ينظر إلى أي من البرامج الخمسة وتوصياتها كجزء منفصل عن بقية قرارات وتوصيات وسياسة اليونسكو، بل هي جزء متكامل مع كل التوصيات والقرارات التي يصدرها المؤتمر العام في ختام أعماله.

مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية في نظر اليونسكو:

يبدو لي أن مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية آخذ في هذه الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو مفهومًا مختلفًا إلى حد كبير عن المفهوم التقليدي المعتاد للعلوم الاجتماعية والإنسانية خاصة

في البلاد النامية وهذا المفهوم لا يمثل كما أعتقد رؤية بلد محدد أو شخص واحد أو فريق من العلماء والباحثين بل إن هذا المفهوم الجديد للعلوم الإنسانية والإنسانية يمثل ما اتفق عليه العالم كله ممثلاً في وفود دوله لهذه الدورة لليونسكو وبرئاسة وزراء التعليم والتربية والبحث العلمي فيه، وهكذا من خلال ما جرى من نقاش وحوار وما قدمت من أوراق عمل، يمكن استنتاج أو تحديد طبيعة هذا المفهوم الجديد للعلوم الاجتماعية والإنسانية والذي يطرحه العالم مجتمعا في منظمة اليونسكو. ومن خلال لجنة البرنامج الثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية) ومناقشاتها يمكن القول بأن اليونسكو لا ينظر للعلوم الاجتماعية والإنسانية كما ننظر إليها في عالمنا الثالث أو النامي كعلوم نظرية أو ثقافة عامة عن المجتمع ونظمه الاجتماعية وتراثه الثقافي والاجتماعي أو أنها علومًا تسعى للوصول إلى الحقيقة أو القوانين المطلقة الصالحة لكل زمان ومكان، فالواضح كما يبدو لي من خلال مشاركتي في أعمال هذه اللجنة الخاصة بالبرنامج الثالث، أي العلوم الاجتماعية والإنسانية كما يراها اليونسكو هي علوم تسعى إلى معرفة واقع الإنسان وما طرأ على هذا الواقع من تحولات وتغيرات تنتج عنها ظواهر ومشكلات يجب التعامل معها لفهمها أولاً ثم مساعدة دول أو مجتمعات العالم ثانيًا ببناء المهارات والقدرات للتخطيط والعمل على التقليل من نتائجها وآثارها السلبية أو التي تهدد حياة الإنسان وتعيق تقدمه وسعيه وجهوده من أجل بناء مجتمع السلم والتعايش الإيجابي المشترك بين مجتمعات العالم.

وهكذا فاليونسكو يرى مهمة العلوم الاجتماعية والإنسانية الوصول إلى المعرفة التي تساعد الإنسان والإنسانية للعيش اللائق بكرامة إنسانية، والعيش بمسئولية اجتماعية وأخلاقية نحو بعضنا البعض كبشر، لكي نبني الحضارة الإنسانية ونعمل بشكل مشترك للحفاظ عليها وتطويرها وتقدمها بغض النظر عن ثقافتنا المحلية أو أعراقنا أو أديانا وفي سياق أو مسيرة لا تهمل أبدًا الهوية والخصوصية المحلية للإنسان مهما كانت هذه الهوية والخصوصية، ويترتب عن ذلك احترام كل الثقافات مهما كانت بأحكامنا متطورة أو متخلفة، مادية أو غير مادية، واليونسكو تؤكد احترام كل الثقافات الإنسانية ولا تصدر عليها أحكامًا معيارية بالتخلف أو التقدم، وكيف نخلق الترابط بين أبناء الثقافة الواحدة، أمر فيما أرى تتركه اليونسكو لسياسات الدولة المعنية بالأمر وأساليب إدارتها لمجتمعاتها ومواطنيها واليونسكو هنا يمكن أن تساعد الدولة المعنية ببناء المهارات والقدرات القادرة على بناء وهندسة السياسات الاجتماعية والثقافية والمهم بالنسبة لليونسكو فيما أعتقد هو أن تتوفر للإنسان الرعاية والحماية الاجتماعية والحفاظ على حقوقه وحرياته الإنسانية ونيل كل حقوقه الإنسانية مهما كانت هذه الحقوق في إطار ثقافته وأصوله الاجتماعية دون إكراه أو إجبار لتبني ثقافة دون أخرى.

وأما البعد الآخر لمفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية لدى اليونسكو فهو يرتبط بتطور العلم والتقنية والصناعة المتقدمة، وما يصاحب ذلك أو ينتج عنه من آثار أو مظاهر اجتماعية جديدة لم تكن معروفة للإنسان في الماضي ومن أمثلة ذلك تطور أبحاث البيولوجيا الإنسانية ومضامينها الاجتماعية والأخلاقية والقانونية مثل: الهندسة الوراثية وتطور التقنية وتقدمها، وأبعادها ومضامينها الاجتماعية والأخلاقية والحضارية (بحوث الاتصال والمعلوماتية ومضامينها المرئية والمسموعة). وتطور الصناعة وتقدمها، وما يرتبط بها من تغيرات اجتماعية وثقافية لها مضامينها على الفرد والأسرة والمجتمع، ثم هناك جانب آخر في مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية وهو حرية الإنسان، وحرية التعبير وحرية البحث العلمي والتفكير فكأن اليونسكو تعتبر ضمن مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية حرية البحث العلمي في المجتمع وتراثه ونظمه الاجتماعية المختلفة دون تنصيب شرطي يسجن العقل والفكر في أنماط وقوالب من التفكير والثقافة لا يجوز الخروج عنها، وإلا يواجه الإنسان المفكر أو العقل المفكر بالعقاب المادي والأدبي، فاليونسكو هنا تفتح آفاق العقل والتفكير في عالم اجتماعي أو ثقافي بحرية مسئولة اجتماعيًا وأخلاقيًا ومن هنا فهي - أي اليونسكو - توجه الدعوة للجامعات ومراكز البحث العلمي للحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي للأساتذة وأعضاء هيئات التدريس الجامعي وترى في هؤلاء رواد للحرية وللفكر الحر والمعرفة والتقدم الحضاري للإنسانية وبذلك يكون ضمن مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية تشجيع الابتكار والإبداع والاكتشاف سواء أكان ذلك في علوم المادة والتقنية أو علوم الإنسان وثقافته وآدابه الاجتماعية فليس هناك مانع أو حاجز تحت أي مبرر لسجن العقول في قوالب أو أنماط محددة من التفكير والثقافة، فحرية الإنسان هي حرية عقله وتفكيره وحرية إرادته الإنسانية التي تؤدي إلى الإبداع والاكتشاف والتألق الإنساني الذي بدون شك يميزه عن الكائنات الأخرى في العالم، فحرية العقل والتفكير هي نور يضيء طريق ودرب الإنسان نحو الأفضل والتفوق وتلك هي مسيرة كل الحضارات التي احترمت العقل والتفكير الحر، فارتفعت شامخة مزدهرة في العالم، واخترعت وابتكرت العلوم والتقنية، وارتفعت بالإنسان إلى المجد الإنساني.

وإضافة إلى ما سبق؛ فاليونسكو من خلال خبراتها ومصادرها الفنية والبشرية تسهم في تطور العلوم الاجتماعية والإنسانية وذلك بمساعدة دول العالم وخاصة البلاد النامية لفهم مجتمعاتها وتحدياتها الاجتماعية والثقافية، ومساعدتها - أي البلاد النامية - في رسم السياسات الاجتماعية المختلفة لمواجهة ما يواجهها من تحديات اجتماعية أو تحولات اجتماعية داخل مجتمعاتها الوطنية وقد يتسع ذلك ليشمل مساعدة بلدان إقليم محدد لرسم سياسة اجتماعية أو تخطيط اجتماعي مشترك بينهم، لمواجهة مشكلة اجتماعية مشتركة تتعاون فيها اليونسكو

مع بلدان الإقليم بشكل مشترك تعود فوائده ونتائجه على كل بلدان الإقليم، وذلك مثل: تشجيع التعاون الإقليمي لبناء المهارات والقدرات العلمية والفنية في مجال محدد كإعادة تأهيل المعلمين لتدريس تخصص علمي محدد، أو تطوير التعليم الفني والمهني في بلدان إقليم محدد بهدف تأهيل الشباب والطلاب لتطورات الاقتصاد وسوق العمل في ذلك الإقليم.

واليونسكو فيما أعتقد تدرك تمامًا روح العصر وتحولاته الاجتماعية المختلفة، ولذلك فهي تسعى لتأسيس وظيفة مهمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية وهي دعم الدول الأعضاء في الاستجابة للتحولات الاجتماعية من خلال بناء وتعزيز البحوث الاجتماعية والإنسانية الوطنية والنهوض بشبكات معارف العلوم الاجتماعية والقدرات البحثية اللازمة لها، وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب بين الدول لتحقيق نظرة مشتركة للواقع الاجتماعي وحلول مشتركة لمشكلاته وتحدياته مع احتفاظ كل دولة بخصوصيتها الوطنية وانفتاح العقل الإنساني فيها على بعضه بعضا دون تحيز أو تعصب لثقافة أو مجتمع بذاته.

تعليق على مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية في اليونسكو:

يظهر جليًا أن اليونسكو تنظر للعلوم الاجتماعية والإنسانية ليس كعلوم ثقافية أو علوم توظيف لتبرير سياسات اجتماعية أو علوم تخدم ايديولوجيات سياسية دون أخرى، فالواضح أن اليونسكو تنظر إليها أي العلوم الاجتماعية والإنسانية كعلوم تبحث في واقع الإنسان الفعلي الاجتماعي والحضاري سواء أكان كفرد أو جماعة أو مجتمع كبير ومهما كان هذا الواقع، وفي أي بيئة أو فضاء إنساني، فإنها كما تسير الأمور تبحث وبشكل خاص الآن في واقع الإنسان إزاء التحولات المجتمعية والحضارية التي يعيشها المجتمع الإنساني في الألفية الثالثة، أو في عصر يتسم بسرعة تطور العلم والتقنية والصناعة والتجمعات الإقليمية، مع ضعف واضح أو اختفاء الحدود والحواجز الجغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية بين المجتمعات والجماعات الإنسانية بوجه عام، وما يتضمنه ذلك من تحولات حضارية لم تشهدها الإنسانية من قبل بوجه عام. فعالم اليوم وإنسان اليوم ومجتمع اليوم مختلف عما كان عليه في الماضي، فإنسان اليوم إن جاز التعبير هو نوعان من الإنسان (بالمعنى الثقافي طبعًا)، الإنسان العالمي، والإنسان المحلي فالإنسان في عالمنا المعاصر يرى نفسه ويرى الآخرين بكل ما لهم وما عليهم في ذات اللحظة ويعزز ويعمق ذلك التعليم والإعلام والمواصلات، والاتصالات والمعلوماتية والانفتاح العالمي، فالإنسان المعزول في قرية لم يعد حقيقة معزولاً عقلاً وثقافة وتطلعات، بل هو يستطيع أن ينتقل بعقله أو جسمه في جميع أرجاء العالم بكل سهولة، وفي وقت قصير جدًا، فيظهر له العالم على شاشة التلفزيون أو شبكة الإنترنيت فقط

بالضغط على بعض الأزرار، ويستطيع أن ينتقل من قارة أفريقيا إلى قارة أمريكا الجنوبية في غضون ساعات معدودة، وليس في أيام أو شهور كما كان الأمر في الماضي. إن نقاش وحوار لجنة البرنامج الثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية) في الدورة (36) للمؤتمر العام لليونسكو نوفمبر 2011، وكما ظهر لي لم تعد ترى إنسان اليوم كائنًا مجردًا أو نموذجًا لإنسان مثالي لا وجود له إلا في الخيال، فالأمر مختلف تمامًا فتوجهات العمل والنقاش ترى الإنسان فردًا أو جماعة كائنًا إنسانيًا له كامل حقوق الإنسان، وعليه كل واجبات الإنسان المسئول اجتماعيًا وحضاريًا، إنه يعيش في الواقع ويتفاعل معه وله كل ما للإنسان من حقوق وواجبات اتجاه نفسه وجماعته والآخرين في العالم، وهو دائمًا ناظر ومنظور إليه فيما يُعرف الآن بالتعايش الإنساني المشترك والإيجابي، وإنسان اليوم كما ظهر لي من خلال مشاركتي في أعمال هذه اللجنة في اليونسكو، هو كائن حضاري يؤثر ويتأثر بكل ما يحيط به من مؤثرات مادية أو غير مادية وسواء أكانت داخلية جاءت من ذاته الفردية أو الجماعية أو كانت خارجية جاءت من الآخرين معه في هذا العالم والمؤثرات الداخلية والخارجية يشكلان قوتين اجتماعيتين ليستا متعادلتين أحيانًا تتعدى إحداهما على الأخرى، فيختل التوازن الاجتماعي، مما يتطلب التدخل والعمل الاجتماعي لإعادة التعادل والتوازن بين القوتين (الداخلية والخارجية) وفي كل الأحوال هاتان القوتان تسهمان بدرجات مختلفة في تحديد هوية الإنسان والمجتمع وخصائصهما، بل وتسهمان في إفراز صعوبات وتحديات أمامه، ليس لهذا الإنسان من حل إلا العمل والتخطيط الاجتماعي لتفادي آثارهما وتداعياتهما السلبية أو غير المرغوبة، واليونسكو تعتقد وتعمل مع مختلف البلدان في العالم لإعادة التوازن الاجتماعي والتكيف الاجتماعي من خلال التعليم والتربية والثقافة، أي تأهيل الإنسان للعيش في عالمه الحقيقي دون الجنوح للخيال، ولعل مساعدة اليونسكو لتعزيز التعليم المهني والفني، وتعزيز البحوث الاجتماعية الوطنية تعتبر من وسائل وآليات اليونسكو في هذا الاتجاه في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ويُلاحظ أن من بين ما تهتم به اليونسكو في مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية الذي تطرحه هو توظيف هذه العلوم لتحقيق الهدف الإنساني العالمي، وهو السلم العالمي، بمعنى نبذ العنف والتعصب والكراهية بين بني الإنسان فليس هناك ثقافة أو عرق أو مجتمع أفضل من الآخر، فالجميع أسهم في الحضارة الإنسانية بدرجة أو أخرى وكما أشار الفيلسوف ابن خلدون منذ القرن الرابع عشر الميلادي كل إنسان في حاجة إلى إنسان آخر.

واليونسكو ترى للعلوم الاجتماعية والإنسانية دورا مهما جدًا في عالم اليوم وهو تربية التلاميذ والشباب منذ الصغر في المدرسة على الديمقراطية وقبول واحترام الاختلاف والرأي الآخر، وقبول مبدإ أساسي وهو المساواة بين البشر بغض

النظر عن جنسهم رجالاً أو نساءً شبابًا صغارًا أو كبارًا فالجميع لهم الحق الكامل في صنع مجتمعهم ومشاركتهم في خيراته وفي حراكه السياسي والحضاري، وهذا ضمنيًا يتطلب تعزيز قيم أساسية من خلال التعليم والمدرسة والإعلام وهي قيم الحوار والتفاهم والتسامح والإدراك الكامل بأن هناك آخرين يعيشون معك في المجتمع، ولهم الحق في كل شيء في الحياة، مثل الحق الذي تراه لنفسك كإنسان أو فرد في المجتمع.

وانطلاقًا مما سبق؛ تعمل اليونسكو وكل هيئاتها ووكالاتها المعنية وذات العلاقة بالبحث في كل ما يساعد الإنسان على التمتع بحقوقه الأساسية، وهذا ضمنيًا يؤسس ويشّرع لمفهوم الديمقراطية، وبناء المجتمع الديمقراطي، الذي يتعامل فيه الناس على أساس مفهوم المواطنة والتساوي في المركز القانوني لمواطنيه، فاليونسكو بذلك تنفي أي مفهوم لعبودية الإنسان مهما كانت المبررات الاجتماعية والثقافية لذلك، فلم يعد الإنسان عبدًا أو مملوكًا لأي أحد كما كان وضع وواقع الإنسان في مجتمعات العبودية في القرون الوسطى أو مجتمعات التسلط والديكتاتورية التي لا تزال بقايا ملامحها موجودة في عالم اليوم، وبخاصة في مجتمعات ما يُعرف بالعالم الثالث أو البلاد النامية.

لعل هذا الموقف العلمي والثقافي الذي اتخذه اليونسكو منذ تأسيسه نحو مفهوم الإنسان والعلوم الاجتماعية والإنسانية، ينعكس على كل أعماله وبرامجه ونشاطاته في العالم، وليس من هدف هذه الورقة مناقشة مفهوم العلوم الاجتماعية وتطوره منذ تأسيس اليونسكو بعد الحرب العالمية الثانية، فالغرض الأساسي لهذه الورقة مرة أخرى هو إلقاء الضوء على هذا الموضوع في عالم اليوم خاصة وأن اليونسكو مشكورة أسست برنامجًا رئيسيًا ومهما للعلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم يتمثل فيما يُعرف بإدارة التحولات الاجتماعية «Management of Social Transformation "MOST، والمعنى أساسًا بدور العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم وفي إطار البرنامج الثالث لليونسكو (العلوم الاجتماعية والإنسانية)، وهذا البرنامج العالمي له إطاره الفكري والتشريعي، وبرامجه ومؤسساته على المستويين العالمي والإقليمي والمستوى الوطني في دول العالم. (1)

مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية لليونسكو في الميدان العملي:

وبناء على ما سبق سنلقي نظرة تحليلية إلى حد ما على قرارات وتوصيات الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو، باريس 2010.10.25 ـ 2011.11.10، وذلك فيما يخص المجالات الاجتماعية والإنسانية في المجتمع الإنساني المعاصر، وتحقيق حياة اجتماعية أفضل للإنسان خاصة إزاء التحولات الاجتماعية الجذرية التي يعيشها عالم اليوم وخاصة في البلاد النامية. والمتتبع لهذا التحول وخاصة بالنسبة لنا نحن أبناء البلاد النامية سيندهش كثيرًا لهذا التحول

العميق في حياة الإنسان وبهذه السرعة التي لم نعد نحن أبناء البلاد النامية قادرين على متابعتها والتكيف معها والعيش في فضاءاتها المختلفة فما يحدث في عاصمة من عواصم الغرب الصناعي المتقدم يكون له أثره وانعكاساته السريعة في قرية صغيرة في جبال الهمالايا أو الصحراء الكبرى في إفريقيا. إن هذا التحول الحضاري لم يدفع فيما نعتقد اليونسكو فقط لدراسته وفهمه والتعامل معه، بل إننا جميعًا مهما كانت مراكزنا ورؤيتنا للدنيا والعالم ستجعلنا مدعوين بل ومطالبين ببحثه وفهمه وبكل تأكيد التعامل معه والدراسة والتخطيط ووضع الاستراتيجيات الاجتماعية والثقافية المختلفة لمساعدة الإنسان والمجتمع للعيش والتكيف مع مثل هذا العالم المتحول السريع، وكما يقول المثل إذا لم تتغير من تلقاء نفسك فالعالم قادر على تغييرك إلى ما يرغب ويريد. وفيما يلي بعض المجالات والميادين الاجتماعية التي جاءت في توصيات الدورة (36) للمؤتمر العام لليونسكو نوفمبر 2011، والتي تؤكد توجهات اليونسكو في طبيعة ومفهوم ودور العلوم الاجتماعية والإنسانية في عالم اليوم، وهي:

أولاً: مساعدة الدول الأعضاء، وتشمل:

دعم الدول الأعضاء في إعداد السياسات والأنشطة الترويجية في مجال أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا ولا سيما أخلاقيات البيولوجيا.

تعزيز قدرة الدول الأعضاء على المستوى الوطني على تحديد التحديات الأخلاقية في مجال البيولوجيا ومعالجتها مع المراعاة الكاملة لأطر حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ذات الصلة.

دعم الدول الأعضاء في الاستجابة للتحولات الاجتماعية من خلال بناء وتعزيز نظم البحوث الوطنية والنهوض بشبكات معارف العلوم الاجتماعية والقدرات البحثية.

تحسين القدرات ومستوى الوعي في الدول الأعضاء وعلى الصعيد الدولي فيما يخص وضع وتنفيذ ورصد السياسات التي تشجع الاندماج الاجتماعي لجميع فئات المجتمع ولاسيما الشباب والنساء والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة.

تزويد جداول الأعمال الدولية المعنية بالتغير البيئي العالمي بالمعلومات وتعزيز السياسات الوطنية للتصدي له من خلال التركيز على الأبعاد الاجتماعية والإنسانية اللازمة له استنادًا إلى مساهمة العلوم الاجتماعية والإنسانية.

تعزيز قدرات العلوم الاجتماعية ولاسيما في البلدان النامية من أجل تعبئة المهارات والقدرات والمعارف والبنى التحتية التي تنطوي عليها العلوم الاجتماعية باعتبارها محركات للنمو والابتكار ولاسيما من خلال آليات وأنشطة برنامج إدارة التحولات الاجتماعية «MOST».

ثانيًا: السياسات والبرامج الاجتماعية:

تهدف إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي

للفئات السكانية الضعيفة من خلال برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (MOST) وتنفيذ استراتيجية اليونسكو المتكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بغية التشديد على تحسين نوعية البيئات العامة في المدن الكبرى بما يكفل الاندماج في المجتمع وزيادة فرص التجديد الاجتماعي الذي يقوده الشباب، وذلك من خلال:

تعزيز القدرات على رسم سياسات شاملة للجميع وديمقراطية بما في ذلك على مستوى السلطات المحلية من خلال العمل مع التحالف الدولي للمدن لمناهضة العنصرية والتمييز وشبكات المدن المماثلة مع إيلاء عناية خاصة لوضع المهاجرين.

مكافحة التمييز المرتبط بفيروس مرض الإيدز.

تشجيع البحوث التحليلية والدراسات بشأن التأثير الجنساني للتحولات الاجتماعية من أجل دعم رسم سياسات ذات أهداف محددة.

معالجة التحولات الاجتماعية ومواجهة التحديات العالمية الأخرى استنادًا إلى حقوق الإنسان ولاسيما في سياق الدمج الاجتماعي للفئات الضعيفة والاستجابة للبعدين الاجتماعي والإنساني للتغير البيئي العالمي، ودعم تنمية الشباب ومشاركتهم في المجتمع والإسهام في إقصاء العنف الذي يصيب الشباب والتصدي والتغلب عليه.

ثالثًا: جانب البحث الاجتماعي العملي:

دعم البحوث الاجتماعية بمزيد من التمويل والبرامج، وذلك للحاجة إليها في هذه الفترة التي يشهد فيها العالم تحولات اجتماعية عميقة تؤثر على النظام العالمي وتماسك البنيان الاجتماعي العالمي.

إجراء دراسات وبحوث عن التفاعل المتبادل بين التقنية والمعطيات الاجتماعية ونتائج ذلك وآثاره على الإنسان وأوضاعه الاجتماعية.

دعم الدراسات الاستباقية والاستشراقية فيما يتعلق بالتحديات الأخلاقية الجديدة والمستجدة ولاسيما في إطار تطبيق نهج أخلاقي على التنمية المستدامة.

الإرتقاء بالمعارف الخاصة بحقوق الإنسان في مجالات اختصاص اليونسكو مع التركيز بوجه خاص على الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وحرية تعبير العلميين والمفكرين والإسهام في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال التدريب على النهج القائم على مراعاة حقوق الإنسان في البرمجة ولاسيما على الصعيد القطري.

تشجيع التفكير الفلسفي والقدرات على التفكير النقدي في المجتمعات المعاصرة لتحديد وتحليل التحديات الراهنة والمستجدة التي ينبغي معالجتها من أجل إرساء ثقافة السلام على أسس متينة، ولاسيما من خلال إتاحة مواقع للتبادل وإدراج تدريس الفلسفة في التعليم النظامي وغير النظامي.

مواصلة تطوير عملية تنظيم منتدى اليونسكو للشباب والاستفادة من التجارب الماضية.

تشجيع النقاش على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني بشأن القضايا الأخلاقية المتعلقة بتنمية العلوم والتكنولوجيا ولاسيما أخلاقيات البيولوجيا، وذلك من خلال عمل اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجيا، واللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب بوصفه طريقة تكميلية لتنفيذ البرنامج ومواصلة تطوير الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (MOST):

وهو من البرامج الرئيسية في أعمال اليونسكو في إطار العلوم الاجتماعية والإنسانية ويعتبر ضمن البرنامج الثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية) وتشارك فيه كل بلدان العالم الأعضاء في منظمة اليونسكو، وبرنامج موست «MOST» أسس بقرار من المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والعشرين بباريس 15 أكتوبر 1993 ـ 16 أكتوبر 1993، ويُعرف بـ MOST «Management of Social Transformation Program». ويعمل هذا البرنامج بثلاثة مستويات: (1) المستوى العالمي (الواقع الاجتماعي في العالم) و(2) المستوى الإقليمي (الواقع الاجتماعي في الأقاليم الخمسة في العالم بحسب تصنيف اليونسكو) و(3) المستوى الوطني في كل بلد عضو في اليونسكو على حده (الواقع الاجتماعي في كل بلد حسب خصوصيته). وفي الدورة (36) للمؤتمر العام لليونسكو اجتمعت لجنة هذا البرنامج من 2011.11.05 إلى 2011.11.09، بمقر اليونسكو بباريس[1](2). ويمكن بشكل عام تحديد أهداف ونشاطات برنامج التحولات الاجتماعية «MOST» في الميادين الاجتماعية التالية:

فهم ودراسة التحولات الاجتماعية في العالم ومساعدة دول العالم لدراستها، وبناء مهاراتها وقدراتها للتعامل معها برسم السياسات الاجتماعية اللازمة لها وخاصة تفادي نتائجها وآثارها السلبية على المجتمعات الإنسانية.

العمل على نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الاختيار والتعبير عن الرأي بالطرق السلمية والمشروعة والاعتماد على التربية والتعليم للوصول لتحقيق هذا الهدف.

الاهتمام بالتحديات الاجتماعية التي تواجه عالم اليوم ومن بينها الفقر وبطالة الشباب، والعنف ضد النساء وشبكات الأمان الاجتماعي التي تتطلب رسم سياسة أو سياسات للحماية الاجتماعية.

الاهتمام بالاندماج الاجتماعي بحيث

تشارك الجماعات الضعيفة والمهمشة بشكل كامل في المجتمع تحصل على حقوقها الأساسية، وهذا يتطلب دعم قدرات الدول الأعضاء والسلطات المحلية لإدخال وتنفيذ سياسات واجراءات ونشاطات تعزز وترفع من قدرات الجماعات الضعيفة والمستهدفة مثل المهاجرين والشباب والسكان الأصليين للمطالبة بحقوقهم.

دعم سياسات شمولية المدن بالعمل ضد التعصب بتحالف المدن ضد العنصرية.

تمكين الشباب من الإسهام الفعال في العمليات الديمقراطية في البلاد العربية، وهذا واضح في الإرشادات التربوية للديمقراطية وحقوق الإنسان للشباب، كما أعدت في تونس، واليونسكو ملتزمة بدعم الإدارة المدنية للشباب في الديمقراطيات الصاعدة مثل العالم العربي وذلك بدعم مشاركة الشباب في مجتمعاتهم المحلية والتأكيد على دعم التجديد الاجتماعي الذي يقوده الشباب لتشجيع حل الصراعات بدون عنف، وإتاحة الفرص الاجتماعية والاقتصادية والانتقال الناجح للوصول إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهناك اهتمام خاص سيعطي لتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالشباب في أفريقيا، وميثاق الشباب الإفريقي، مع التأكيد على حقوق الإنسان من خلال المشروعات الاجتماعية ويعد النوع «Gender» هو مفتاح هذا العمل باعتباره أولوية لليونسكو.

دراسة التحديات الناتجة عن التغير البيئي العالمي والمرتبطة بحقوق الإنسان، ومنها التخلف وعدم المساواة داخل البلد الواحد وبين البلدان والقانون الدولي والعدالة الاجتماعية العالمية وفهم الظروف التي من خلالها يؤثر التغير البيئي ويعرقل الوصول لحقوق الإنسان أثناء تصميم سياسات حقوق الإنسان.

دمج منهجية حقوق الإنسان في تصميم السياسات الاجتماعية، والالتزام بأن تكون معايير حقوق الإنسان هي المفتاح لبرامج ونشاطات التنمية الاجتماعية المستدامة.

بناء القدرات والمهارات اللازمة لدعم حقوق الإنسان في تصميم البرامج والسياسات الاجتماعية.

دعم حق الإنسان في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته (المادة (27) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

تشجيع تنفيذ الإعلان العالمي للرياضة والتربية البدنية الذي يشجع مزاولة التربية البدنية والرياضة كحق أساسي للجميع (المادة(1) من الميثاق)، وهناك تأكيد خاص في هذا السياق موجه للشباب.

العمل المتواصل من أجل وبواسطة حقوق الإنسان للتعامل مع التحديات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية للقرن الواحد والعشرين(3)

خلاصة وتوصيات ودروس مستفادة:

حاولت هذه الورقة أن تعرض مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما يظهر في رؤية منظمة اليونسكو، وخاصة من خلال أعمال البرنامج الثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية)، وكذلك برنامج موست «MOST»، الذي هو في الواقع جزء من هذا البرنامج الرئيسي الثالث، وهو يرتبط ويتكامل علميًا وعمليًا مع كل البرامج الرئيسية الأخرى لليونسكو بل وكل أعمال وبرامج اليونسكو المختلفة. ومن خلال المشاركة الشخصية للباحث في اجتماعات لجنة البرنامج الثالث المشار إليها، وبرنامج موست «MOST» في الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، مقر اليونسكو باريس 2010.10.25 - 2011.11.10 كعضو في الوفد الليبي لهذه الدورة، نقدم بعض الملاحظات والانطباعات عن مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما ظهر واتضح من خلال أعمال واجتماعات اللجان المذكورة سابقًا إنه مفهوم يتخذ اتجاهًا ورؤية مختلفة إلى حد كبير عما نراه ونعتقده في معظم البلاد العربية وجامعاتها ومراكز بحوثها، إنه مفهوم جديد للعلوم الاجتماعية والإنسانية فرضيته الرئيسية إن الإنسان سواء أكان فردًا أو جماعة صغيرة أو مجتمعًا كبيرًا، يجب أن يدرس ويفهم أولاً كإنسان له خصوصيته الإنسانية وحقوقه الإنسانية، والتي يمكن أن يعبر عنها سلميًا دون خوف أو قهر أو تسلط من أحد مهما كان، ويجب على الدول الحديثة أن تعمل لضمان مشاركته - أي الإنسان - المواطن فيها سواء كفرد أو جماعة في صنع الحياة العامة فيها، ويجب أن يشعر هذا الإنسان ويعامل طبقًا لمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، كما أن إنسان هذا العصر يواجه تحولات حضارية عميقة تتطلب من جميع الهيئات الوطنية والدولية والإقليمية دراستها ومساعدته في شكل فردي أو جماعي للتغلب على آثارها السلبية، أو التي تشكل تحديات تعيق حياته وإشباع حاجاته الإنسانية المختلفة اللازمة لوجوده وتليق بكرامته كإنسان، ولتحقيق إنسانية الإنسان لابد أن يسمح له ويشجع على التأمل والتفكير النقدي، وهذا ما يستوجب تدريس الفلسفة للطلاب منذ الصغر في المدارس والجامعات لتشجيعهم على التأمل والتفكير والتحليل في الأبعاد الاجتماعية والإنسانية المرتبطة بالإنسان وحياته في هذا العصر.

ويبدو لي من المشاركة في أعمال لجنة البرنامج الثالث لليونسكو المشار إليها أن مفهوم اليونسكو للعلوم الاجتماعية والإنسانية هو مفهوم ديناميكي يتعامل مع الإنسان ككائن إنساني فاعل وحر يصنع الحياة ويعمل على تطورها وتقدمها، ولتحقيق ذلك لابد أن تفتح أمامه أبواب الحرية الإنسانية ولا تغلق هذه الأبواب أمامه بمبررات مختلفة مهما كانت، بل ويجب أن تفتح أبواب الحرية الإنسانية ليفكر الإنسان ويعمل ويبدع ويبتكر دون التمسك بنمط واحد من التفكير أو نموذج ثقافي واحد للعيش والحياة وكل نموذج غيره مرفوض، ويجب أن يترك الإنسان حرًا له حرية الاختيار دون خوف وتسلط من أحد.

ويبدو لي من خلال المشاركة في الأعمال السابقة للبرنامج الثالث لليونسكو أن هذه الأخيرة أي - اليونسكو - ترى وتعمل لجعل العلوم الاجتماعية والإنسانية أداة لحرية الإنسان وبناء الديمقراطية في العالم، وتحقيق التعايش السلمي العالمي والإيجابي المشترك الذي يليق بالإنسان والحقوق الإنسانية في القرن الواحد والعشرين، وبذلك يتحول العالم من فضاء للصراع إلى فضاء للعمل والتعاون المشترك من أجل خير الإنسان وتقدمه.

وأما الدروس المستفادة من هذه الرؤية لمفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية، فهي في اعتقادي الشخصي يجب على الجامعات ومراكز البحث العلمي والمناهج التربوية والتعليمية - وخاصة في البلاد العربية - أن تعيد التفكير في مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية وأساليب تعليمها وتحوّلها من دروس في تاريخ العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى دروس تدرس وتبحث وتفهم وتعالج التحولات الاجتماعية والحضارية التي يعيشها ويشهدها الإنسان العربي مستعينة في ذلك بأساليب التعليم الحديث وتشجيع الطلاب على التفكير والتحليل وتحول الجامعات والمدارس من مراكز للحفظ والتلقين إلى مراكز للتعلم والتأمل والتفكير، وإذا أراد العرب النهضة وبناء الحضارة فليس أمامهم إلا طريق العقل والتعليم. وكما يُقال إن أثمن ما في الإنسان هو العقل الذي هو أساس كل حضارة مزدهرة سواء في عالم الأمس أو في عالم اليوم أو عالم المستقبل على السواء.

أهم مراجع الدراسة:

أولاً: باللغة العربية:

اليونسكو، المؤتمر العام الدورة السادسة والثلاثون، لجنة العلوم الاجتماعية والإنسانية، (2011)، مشروع تقرير لجنة العلوم الاجتماعية والإنسانية، باريس، 2010.10.25 - 2010.11.10، من وثائق المؤتمر.

اليونسكو، المؤتمر العام الدورة السادسة والثلاثون، لجنة التربية، مشروع تقرير لجنة التربية، باريس، 2010.10.25 - 2010.11.10، من وثائق المؤتمر.

د. علي الحوات، (2011)، تقرير عن لجنة العلوم الاجتماعية والإنسانية للدورة (36) للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، باريس، 2010.10.25 - 2010.11.10، (تقرير فني مقدم إلى وزارة التربية والتعليم في ليبيا).

ثانيًا: باللغة الإنجليزية:

UNESCO. International Social Sciences Council. (2010). World Social Science Report. summary knowledge divides (Paris. .(UNESCO publication

UNESCO. (31 October 2011). Special Bulletin on Human Rights in Social and Human Sciences Sector. http://UNESCO.org/

الهامش

-(1) UNESCO. International Social Science Council. summary. (2010). World Social Science Report. (2010). Knowledge divides. (Paris). UNESCO Publishing.